



توسع الاتحاد الاوروبي شرقا والموقف الروسي منه

م.د. آمنة محمد علي / الدراسات الأوروبية

تحتفل دول الاتحاد الاوروبي في الاول من ايار (مايو) من كل عام بذكرى انضمام عشرة دول من شرق اوربا الى الاتحاد الاوروبي وذلك في العام ٢٠٠٤*، في اكبر عملية توسع شهدتها منذ تاسيسه تبعها انضمام كل من بلغاريا ورومانيا مطلع سنة ٢٠٠٧ ليصبح تعداد دول الاتحاد ٢٧ دولة ، ولتجتاز التجربة الاتحادية مرحلة جديدة من مراحل نموها وتطورها التي تجاوزت نصف قرن من الزمن، تحول خلالها الاتحاد الاوروبي الى القوة الاقتصادية الاكبر في العالم من حيث تعداد نفوسه الذي ناهز ال ٥٠٠ مليون نسمة وحجم اقتصاده وحجم تجارته العالمية التي تصل الى ١٩ بالمئة في احد النماذج الوحيدة الفريدة من حيث اسباب نشوئه والنهج الحر لعضائه في الانضواء تحت مظلة وما ترتب عنه من تأثيرات على المستوى الداخلي والخارجي المتمثل بموقعه ومساهمته في مجريات الاحداث العالمية وموقف القوى الدولية الكبرى منه ومن استمرار توسعه ، ناهيك عن الجوانب الاستراتيجية التي طالما تطلعت لها دول اوربا منذ افول نجمها وتراجع دورها العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، والمتمثل بتأسيس ذلك الكيان الاقتصادي الذي يتيح لها ان تكون قطبا فاعلا على مستوى العالم ، سياسيا واقتصاديا ، فضلا عن تحقيق حالة من السلم والامن بين اعضائه والابتعاد عن الصراعات والحروب المدمرة .

في حين كان الامر بمثابة تشريفا للدول المنضمة والتي كانت تحدوها الآمال دائما في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، وشهادة لها بانها استطاعت ان تفي بمتطلبات الانضمام في تنمية وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والقضائي وتحديث بنيتها التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي . كما



ساهمت عملية انضمامها الى الاتحاد الاوروبي في توسيع سوق العمل امام مواطنيها والتخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها ، فضلا عن ماتوفره مسألة الانضمام تحت مظلة الاتحاد من الحماية والدعم في مواجهة روسيا الجارة الكبيرة التي تتحسب لها وترتبط معها بذلك الماضي الاليم ابان الحقبة الشيوعية في عهد الاتحاد السوفيتي .

اما بالنسبة لدول لم تنضم الى الاتحاد الاوروبي ، مثل (أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء) فقد توجهت انظارها نحو فكرة الانضمام وباشرت باصلاحات سياسية واقتصادية وقانونية ساهمت في تعزيز الديمقراطية وجذب الاستثمارات الاجنبية الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على معدلات النمو لديها .

وبخلاف ذلك فان الامر كان مدعاة لاستياء روسيا التي كانت تراقبه عن كثب وتتحسب له، وقد حملت تصريحاتها استنكارا لما تتعرض له الاقليات الناطقة بالروسية في تلك الدول من اذى والمطالبة بحمايتها مما وصفته بالمشاعر القومية المتطرفة التي تاججت بفعل الانضمام الى كيان اوروبي يجمع مواطنين على اساس اصولهم العرقية ، وبات هؤلاء الناطقين بالروسية يعيشون حالة من العزلة ولايلقون اهتماما من الحكومات ، فضلا عن المواقف المعادية لروسيا والتي اعلنت عنها بعض الدول الشرقية المنضمة للاتحاد ، فقد ازلت استونيا في شهر نيسان ابريل ٢٠٠٧ النصب التذكري الخاص بتحرير القوات السوفيتية عاصمتها تالين ، كما اعلنت بولونيا وليتوانيا معارضتهما لتوقيع الاتحاد الاوروبي اتفاق شراكة وتعاون جديد مع روسيا في عام ٢٠٠٧ . والقانون الذي اقتره لاتفيا ، والذي يحرم الروس فيها من الحق في الحصول على التعليم الكامل باللغة الام باعتبارهم "لامواطنين" وهو المصطلح الذي ترى روسيا انه عنصري واستخدم لأول مرة في وثائق الحزب النازي في المانيا (١) .

لقد شهدت روسيا فترة اضطرابات داخلية ومشكلات اقتصادية ، لذا فانها وخلال مايقارب العقد من الزمن منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٩١ كان التركيز فيها منصبا



على كيفية الخروج من ازماتها الداخلية المستحكمة في ظل
النقص في القدرات المالية واعباء المديونية والاهم من ذلك
عدم وجود ارادة سياسية حقيقية للتصدي لتلك المشكلات
ووضع الحلول المناسبة والدفع باتجاه اعادة هبة روسيا

ومكانتها الدولية ، فاكثفت قيادة يلتسن بتحسين الداخل الروسي والتدخل في بعض المناطق
التي تعدها ذات تاثير على امنها القومي ، كالنزاع الجورجي في ابخازيا والنزاع الارمني-الاذري
وغيرها من المحاولات المحدودة والانكفاء الى الداخل لترتيب البيت الروسي وكان التوجه في
السياسة الخارجية قد اتخذ منحى اوروبي - اطلسي ، سعت من خلاله روسيا الى الاندماج مع
الحضارة الغربية ، فالاتحاد الاوروبي ظهر كقوة اقتصادية وثقل دولي مهم بعد التوقيع في شباط
(فبراير) ١٩٩٢ على معاهدة ماستريخت التي وضعت الاطار القانوني له ، هذا التكتل الذي
استطاع ان يجمع فرقاء تحت خيمة واحدة ويؤلف بينهم بعيدا عن الصراعات والحروب ، خلق
توجها لدى الروس باقامة علاقات تعاون اقتصادي تمكنها من بناء بيتها في الداخل من جانب
ووسيلة مهادنة لكسب مزيد من الوقت الذي تحتاج اليه لبسط نفوذها في محيطها الخارجي
كقطب مؤثر في السياسة الدولية ، لاسيما بعد تخليها عن الطروحات الاقتصادية والايديولوجيات
النظرية والتوجه نحو الاقتصاد الحر .

ومع بداية عام ١٩٩٣ ولاسباب داخلية متمثلة بالضغوط التي تعرض لها يلتسن من قبل
الاحزاب الشيوعية والقومية لتغيير سياسته فضلا عن عودة اعداد كبيرة من الروس من دول
الخارج القريب* ، بسبب سوء المعاملة التي تعرضوا لها ، واخرى خارجية تتعلق بتهديد المصالح
الروسية في اسيا الوسطى وتصاعد التيارات الاصولية فيها مما حدا بدول اسيا الوسطى لطلب
العون من روسيا وان تلعب دورا اكثر فاعلية في ضمان الامن (٢) بدا التحول في الموقف
الروسي ، ومع حلول عام ١٩٩٤ ظهر بشكل واضح التغير في توجهات روسيا فقد اكدت على
عالم متعدد الاقطاب واعلنت عن معارضتها توسيع حلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي في دول
الكتلة السوفيتية المنتهية .



لقد اتجهت خيارات سياستها الخارجية نحو رسم اطر للتعاون الاقتصادي وتحقيق تقارب مع اعداء الامس ليصبحوا شركاء اليوم تجمعهم المصالح المشتركة فجرى التوقيع على اتفاقات شراكة وتعاون كان للاتحاد الاوروبي النصيب الاوفر فيها اذ ان

روسيا بحكم كونها دولة اوروبية- اسوية (اوراسية) فان ماتتوخاه من مصالح وماتخشاه من تهديدات لامنها القومي يتركز في تلك البقعة من العالم بالدرجة الاولى لذا جرى التوقيع في العام ١٩٩٤ على اتفاقية شراكة استراتيجية بين الجانبين وضعت اطر سياسية جديدة للتعاون بينهما تمتد لعشرة اعوام وبدا العمل بها في كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٧ .

ومنذ وصول فلاديمير بوتين الى السلطة سنة ٢٠٠٠ شرع في معالجة المشكلات الداخلية والعمل على تحديث مقومات روسيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاسيما ما يخص التعليم وقطاع التكنولوجيا الحديثة ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتطهير البلاد من المافيات وبناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة ، وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه امام البرلمان الروسي في ايار مايو ٢٠٠٥ بقوله "ان روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها ، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية ، وان روسيا لن تتسامح مع اي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية اخرى (مثل جورجيا واوكرانيا) " (٣). لقد ادركت روسيا بان عهد الحرب الباردة وسباق التسلح قد ولى ، وينبغي لها ان تنطلق من مبدأ بناء القوة الذاتية والعمل على صيانة مصالحها وامنها القومي باعتماد سياسات عقلانية بعيدا عن التشنجات ، وقد مكنتها الارتفاع في اسعار الطاقة من امتلاك مقومات القوة الاقتصادية من خلال ماتحقق لها من وفورات مادية فاستطاعت خلال عقد من الزمان من تحقيق قفزة نوعية في جميع المجالات وتسديد معظم ديونها . فان المجالات الاقتصادية يمكن ان تكون الفضاء الذي من خلاله تعيد تشكيل توازنات قوتها مع الدول والكيانات الاخرى ، وفي هذا السياق كان تحركها على جميع الاتجاهات واستطاعت ان تطرح نفسها كقوة اوروبية ذات عمق اسوي ، فمنذ العام ٢٠٠٢ باتت عضوا في مجموعة الثماني ، وترتبط اليوم بعلاقات تعاون ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الاوروبية . وعلى الرغم من حالة التنافس القائمة بين الطرفين في



مجالات سياسية وامنية وبالرغم من موقفها الرافض لتوسع الاتحاد الاوروبي في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي والذي عبرت عنه في مناسبات عدة ، الا ان المصالح التي ترتبط بها مع الاتحاد الاوروبي تاتي في المقدمة ، فالاتحاد

الاوروبي يعد اكبر شريك تجاري لها ، وتعد روسيا مصدرا اساسيا للطاقة بالنسبة لاوروبا ، لذا فان الحفاظ على امن الطاقة يعد من اكثر المسائل اهمية بالنسبة للطرفين ، اذ ان اوروبا تمثل سوقا مهمة للنفط والغاز الروسي ومن المتوقع ان يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ نحو ٧٠ بالمئة من احتياجات القارة الاوروبية ، في حين تشكل الصادرات السلعية من النفط والغاز والمعادن نحو ٨٠ بالمئة من اجمالي الصادرات الروسية (٤)، من هنا جرى التاكيد على مسائل التعاون المشترك الذي يحقق مصلحة الطرفين .

ان حقيقة كون روسيا دولة غنية بمواردها وتمتلك كل اسباب التقدم والازدهار قد رجع كفتها لدى بعض الدول التي كانت تروم الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الذي بدا محملا بالديون وبنوء بمشكلات اليورو والبطالة الامر الذي قلل من بريقه لدى الشعوب التي كانت تتطلع الى الانضمام اليه فتراجعت شعبية الاحزاب القريبة من الاتحاد الاوروبي وارتفعت حضوض الاحزاب التي تتقارب مع روسيا وصرفت النظر عن موضوع الانضمام الى الاتحاد الاوروبي كما حصل في اوكرانيا ، فبعد ان تقدمت خطوة نحو الانضمام الى حلف الناتو والاتحاد الاوروبي تراجعت واصبحت من الدول غير المؤهلة للانضمام بعد وصول الرئيس فيكتور يانوكوفيتش (الذي يعد حليفا لروسيا) الى السلطة وقراره بأن تبقى اوكرانيا خارج الاحلاف العسكرية . هذا القرار حظي بتأييد الرئيس الروسي مديفيدوف والاشادة بمسالة بقاء اوكرانيا خارج الاحلاف العسكرية وعبر عن ذلك بقوله: " كان موقفنا من مشاركة اوكرانيا في الناتو بسيط ، انه يكمن في ان انضمامها الى الحلف من شأنه ان يقوض فضاء الامن في اوروبا ويوجه ضربة مؤلمة الينا" (٥)، وتحتل اوكرانيا اهمية بالنسبة الى الجانبين بسبب مرور انابيب الغاز من روسيا الى اوروبا عبر اراضيها ، وقد وجهت روسيا الدعوة لها بالانضمام الى الاتحاد الجمركي الذي يضم (روسيا وبيلاروس



وكازاخستان) والفضاء الاقتصادي الموحد كما فرضت بشكل دائم قيودا تعرقل مساعي اوكرانيا نحو عضوية الاتحاد ، من خلال تقديم الدعم للاحزاب الموالية لها والمعارضة للتوجهات الغربية لاسيما حزب الاقاليم الحاكم ، فضلا عما تقوم به من

تضييق اقتصادي على كيف عبر التحكم المتذبذب في إمدادات الغاز الطبيعي المصدر إليها، والتي تعد بمثابة نقطة ارتكاز في الاقتصاد الأوكراني ، وتصر روسيا على أن كل مبادرة من قبل الاتحاد الأوروبي في بلدان "رابطة الدول المستقلة"، تندرج في مشروع تكامل منافس للمشروع الذي تحاول هي تطويره مع هذه البلدان، وبالتالي يتعارض مع مصالحها .

لقد كان من دواعي ارتياح روسيا الرفض الفرنسي والهولندي لدستور الاتحاد لأنه يعقد انضمام الآخرين وهذا ما يدفع أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا أمام خيار العودة إلى روسيا و"رابطة الدول المستقلة". (٦) .

وفي النهاية فان عناصر قوة روسيا سوف تدفع دول جوارها للتقارب معها في حين قد تشغل الازمات الاتحاد الاوروبي لمدة من الزمن عن مشاريعه التوسعية وسيكون في اولويات عمله ايجاد حلول لمشكلاته الاقتصادية التي وصلت الى مراحل خطيرة وباتت تهدد كيان الاتحاد نفسه ، سوف تحقق روسيا خلالها المزيد من التقارب مع جوارها وتتصدى لكل المحاولات التدخل وتهديد امنها الاقليمي ، فنحن نشهد صعود الدب الروسي من جديد .



الهوامش والمصادر

* الدول التي انضمت الى الاتحاد الاوروبي هي (جمهورية

التشيك ، سلوفينيا ، سلوفاكيا ، ليتوانيا ، استونيا ، بولندا ، لاتفيا ، هنكاري ، قبرص ، مالطا) .

١- د.نورهان الشيخ ،العلاقات الروسية - الاورواطنطية بين المصالح الوطنية والشرابة الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ اكتوبر ٢٠٠٧ المجلد ٤٢ ، ص٤٧ ، عن Novosti Press,18/5/2007 .

* يطلق هذا الاسم على الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي ثم انفصلت عنه .

٢- د. محمد السيد سليم ،التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ اكتوبر ٢٠٠٧ المجلد ٤٢ ، ص٤١ .

٣- المصدر نفسه ، ص٤٣ .

٤- د.نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

٥- محمد صفوان جولاق :كييف ،أوكرانيا تنتظر "دفتر شروط" انضمامها للاتحاد الأوروبي ،تقرير من الانترنت على موقع *aljazeera.net* ،

٦- د.جوزف عبد الله ، مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاسه على القضايا العربية والاسلامية ؟، مجلة العرب والعولمة ، العدد٣٧ -نيسان ٢٠٠٧ .